التحول إلى الاقتصاد الرقمي لإعادة بناء الصين بعد أزمة فيروس كورونا كوفيد-19

Shift to the digital economy to rebuild China after COVID-19

سامية مقعاش
جامعة باتنة 1، الحاج لخضر (الجزائر)
samia.megaache@univ-batna.dz

سامي مباركي*
جامعة باتنة 1، الحاج لخضر (الجزائر)
sami.mebarki@univ-batna.dz

تاريخ الاستلام: 2021/08/18 تاريخ القبول للنشر:2021/10/04 تاريخ النشر:2021/10/20

ملخص:

أثر تفشي مرض فيروس كورونا (*COVID-19*) بشدة على كل نواحي الحياة في الصين على غرار ما حدث لكل دول العالم، ولقد كان المتضرر الرئيسي لتفشي كوفيد-19هو النشاط الاقتصادي.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى توضيح حجم الخسائر التي لحقت بالاقتصاد الصيني على إثر تداعيات كوفيد-19 وتقديم أحد الحلول التي تبنتها الصين للمساعدة على تخفيف الآثار السلبية لتفشي المرض والتقليل من تداعيات الأزمة الصحية عليه من خلال التحول الاقتصادي الرقمي.

وتشير النتائج إلى أن التحول إلى الاقتصاد الرقمي في الصين أدى إلى تعزيز وإنعاش اقتصادها، خاصة في بعض القطاعات الصناعية وكذا التجارة الإلكترونية وبهذا استطاعت الصين الصمود في وجه العاصفة وتجاوز الأزمة بسلام.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد رقمي؛ اقتصاد صيني؛ جائحة كورونا كوفيد -19.

تصنيف JEL: H51، O11، R12.

Abstract:

The covid-19 outbreak has had a severe impact on all aspects of life in China, as has happened to all countries of the world, and the main victim of this pandemic outbreak has been economic activity. This research paper aims to clarify the extent of the losses suffered by the Chinese economy in the wake of the covid-19 repercussions and to provide one of the solutions adopted by China to help mitigate the negative effects of the outbreak and reduce the repercussions of the health crisis on it through digital economic transformation. The results indicate that the shift to China's digital economy has strengthened and revitalized its economy, particularly in some industrial sectors as well as e-commerce, thus managing China to weather the storm and safely overcome the crisis.

Keywords: Digital Economy; Chinese Economy; Corona Covid Pandemic -19.

Jel Classification Codes:H51, O11, R12.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

لا يمثل تفشي فيروس كورونا الجديد تهديدا للصحة العامة فحسب، بل يمثل أيضا تهديدا للنمو الاقتصادي والتجاري في كل دول العالم. فها هي تداعيات جائحة كورونا كوفيد-19تستمر في الانتشار في جميع أنحاء العالم، حيث تسبب الوباء الصحي في أكبر أزمة اقتصادية عالمية منذ ثلاثينيات القرن العشرين، وكان النشاط الاقتصادي من أكثر النشاطات تضررا من الانكماش منذ بداية الأزمة، بسبب توقف سلاسل التوريد وتراجع الطلب بشكل حاد، حيث تباطأت عمليات الإنتاج كما أغلقت بعض المصانع. وكانت النتيجة فقدان الوظائف على نطاق واسع في العديد من القطاعات الصناعية، أو تقليل ساعات العمل للعديد من الموظفين وسط ارتفاع عدد حالات الإصابة بكوفيد-19في العديد من الدول.

والصين واحدة من الدول التي شهدت تراجعا كبيرا في نشاطها الاقتصادي، فقد شهد ثاني اقتصاد في العالم تباطؤا اقتصاديا بسبب انتشار فيروس كورونا نتيجة التدابير البالغة الشدة التي اتخذتها السلطات لاحتواء انتشار الفيروس القاتل من ضمنها فرض قيود على حركة التنقل، وإغلاق "مؤقت" للمصانع، والتدابير الواسعة المتبعة لاحتواء الفيروس، وفرض الحجر الصحي على مقاطعتي ووهان وهوبي التي تعتبران مركزا صناعيا.

إن الآثار السلبية لانتشار فيروس كورونا على الاقتصاد الصيني كان نتيجة عدة عوامل رئيسية تتمثل في انخفاض العرض بسبب تعطل الإنتاج نتيجة للإصابات بالفيروس، وكذلك إجراءات احتوائه كإغلاق الحدود والمطارات وكذلك فرض حظر التجول في بعض المدن. وكذا الانخفاض في جانب الطلب عالميا وخصوصا في بعض القطاعات كالملابس وصناعة السيارات وغيرها. وفي محاولة للحد من الآثار الاقتصادية السلبية لانتشار فيروس كورونا الجديد في الصين اعتمدت هذه الأخيرة على مجموعة من السياسات للتكيف مع الأوضاع تضمن العمل والتواصل الاجتماعي والتسوق من خلال التحول الرقمي، وأصبح الاعتماد عليه أكثر من أي وقت مضى رغم أن التحول الرقمي في الصين ليس مسعى جديدا.

1.1. **إشكالية الدراسة:** من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثر الاقتصاد الصيني بتداعيات جائحة كورونا كوفيد-19 وكيف ساهم التحول إلى الاقتصاد الرقمي في التخفيف من الآثار السلبية لتفشي هذا المرض ؟

2.1. أهداف الدراسة: تهدف الدراسة أساسا إلى إبراز دور التحول إلى الاقتصاد الرقمي في التخفيف من الأضرار التي لحقت بالاقتصاد الصيني بسبب جائحة كورونا في ظل الظروف التي يعرفها الاقتصاد العالمي والصدمات التي يعاني منها. فقد أوضحت الجائحة الحالية الأهمية البالغة للتكنولوجيا الرقمية.

3.1. أهمية الدراسة: يستمد هذا البحث أهميته من الدور الهام الذي يلعبه قطاع الاتصالات الرقمية في زمن كورونا، الذي لم يعد يقتصر على التواصل التقليدي والبحث عن المعلومات، بل بات أمرا لا غنى عنه وضرورة قصوى لاستخدام البيانات والمحتويات والتطبيقات الرقمية من قبل الأفراد والحكومات والمؤسسات من أجل ضمان استمرارية نشاط بعض القطاعات عن بعد في ظل تفعيل التباعد الاجتماعي والحد من الاجتماعات المباشرة الذي تعيشه معظم دول العالم.

4.1. منهجية الدراسة: لتحقيق الأهداف المسطرة للدراسة، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي المدعم بالبيانات الإحصائية المستقاة من مصادر التوثيق والمعلومات الرسمية، لإبراز الوقائع والحقائق التي تمثل مشكلة البحث.

وللإجابة على الإشكالية المطروحة أعلاه تم تقسيم البحث إلى المحاور التالية:

المحور الأول: مفهوم الاقتصاد الرقمي وخصائصه.

المحور الثاني: خسائر الاقتصاد الصيني جراء جائحة كورونا .

المحور الثالث: الإجراءات المتخذة من قبل الصين لتعزيز الاستفادة من التحول الرقمي لتحقيق التعافي من خسائر كورونا.

2. مفهوم الاقتصاد الرقمي وخصائصه:

على مدى العقود العديدة الماضية، شهد قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) تطورا سريعا، من الإلكترونيات الدقيقة في الأربعينيات إلى ظهور الكمبيوتر في الستينيات، وإدخال الإنترنت في التسعينيات، ومؤخرا الذكاء الاصطناعي والروبوتات، وتزامنا مع ذلك، ظهرت قطاعات جديدة تعتمد على التقنيات المتطورة، مثل التجارة الإلكترونية، والتكنولوجيا المالية، والمنتجات الرقمية وغيرها، إن هذه الثورة المعلوماتية أحدث تتغيرات كبيرة امتدت لتشمل جوانب الحياة الاقتصادية وهو ما أدى إلى ظهور ما يعرف بالاقتصاد الرقمي.

2.1. تعريف الاقتصاد الرقمي:

يمثل الاقتصاد الرقمي الأعمال الاقتصادية التي يتم تنشيطها بواسطة منصات مثل الإنترنت والهاتف المحمول وشبكات الاستشعار، بما في ذلك التجارة الإلكترونية، والأعمال التي يتم تفعيلها من خلال الجهود المبذولة لتحقيق الكفاءة والإنتاجية في عمليات الإنتاج وإدارة المخزون والمعرفة، ونظرا للصعوبة في تحديد الاقتصاد الرقمي وتعقيد تحديده كميا، فقد تم دمجه في القطاعات المنتجة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويشمل قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الشركات التي تنتج السلع والخدمات التي تدعم عملية رقمنة الاقتصاد، أي تحويل المعلومات المستخدمة أو المقدمة إلى معلومات رقمية.(GUERRERO, 2015)

ويقصد به أيضا"مجموعة الأنشطة الاقتصادية التي تشمل استخدام المعلومات والمعرفة الرقمية كعامل رئيسي للإنتاج، وشبكات المعلومات الحديثة باعتبارها مساحة النشاط المهمة".(Zhang & Chen, 2019, p. 3)

- ✓ **خصائص الاقتصاد الرقمي:**

يتميز الاقتصاد الرقمي بالعمل على بناء مجتمع معلومات عن طريق تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تمكين الأفراد والمؤسسات من استخدام المعارف والمعلومات وإنتاجها وتطويرها كمعامل رئيسي له قيمة اقتصادية إنتاجية لتحقيق العديد من الأهداف التنموية، كما يساعد على زيادة اندماج اقتصاد الدولة في الاقتصاد العالمي وزيادة فرص التجارة العالمية والوصول إلى الأسواق العالمية، ومن خصائص الاقتصاد الرقمي: (عبود، 2004، صفحة 95)

- ✓ **سهولة الوصول إلى مصادر المعلومات:**

يعتمد نجاح ونمو الاقتصاد الرقمي على قدرة الأفراد والمؤسسات على المشاركة في شبكات المعلومات ومواقع الإنترنت المختلفة، ويتطلب الاشتراك الفعال في تلك الشبكات وفي الاقتصاد الرقمي ضرورة توفر البنية التحتية، مثل : شبكات الكهرباء، وشبكات الهواتف، وانخفاض تكلفة ورسوم تلك الخدمات، وتوفر الآلات والأجهزة والمعدات والمهارات والتعليم والتدريب وتوفر الموارد المالية واستخدام الأموال الإلكترونية مثل : بطاقات الائتمان الدائنة والمدينة.

- ✓ **التأثير على المنافسة وهيكل السوق:**

يشمل الاقتصاد الرقمي تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتجارة الإلكترونية وخدمات التوصيل الإلكترونية والبرمجيات والمعلومات، وهي تختلف باختلاف حجم المعاملات الاقتصادية والتخصص والموارد والقطاعات الاقتصادية ومكونات الناتج المحلي الإجمالي، وتؤثر تكنولوجيا المعلومات على درجة المنافسة وأساليبها وتحسين المراكز التنافسية ويختلف هيكل السوق وفق درجة تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الاقتصاد الرقمي وذلك على المستويين المحلي والدولي

ويجب أن تتكامل تكنولوجيا المعلومات والاتصال مع منظومات وقطاعات الاقتصاد المختلفة وخاصة في مجال التصنيع والزراعة والتعليم والتدريب والخدمات المالية والمصرفية والاستثمارية.

✓ **التأثير على الاقتصاد الكلي:**

تلعب تكنولوجيا المعلومات والاتصال دورا أساسيا في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وفي الاستثمارات الرأسمالية والتجارة الإلكترونية الداخلية والخارجية، وتؤثر الإنترنت في أساليب أداء المعاملات التجارية وأساليب العمل.

✓ **المساعدة على اتخاذ القرارات:**

يمكن التحكم في المعلومات بالاستخدام الفعال للمعلومة وتوظيفها لخدمة القرارات والسياسات الاقتصادية وتساعد مهارات إدارة المعلومات في نجاح اتخاذ القرارات الاستثمارية بعيدة المدى بدقة، ويوفر الاقتصاد الرقمي المعلومات عن طريق تعلم كيفية تحديد الاحتياجات المعلوماتية ثم اختيار المصادر المناسبة للمعلومات الأساسية والهامة أي إدارة الصادر والوارد من المعلومات بطريقة أكثر كفاءة.

وعليه، يمكن القول أن الاقتصادالرقمي يقوم عل استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في الأنشطة الاقتصادية، مما يؤدي إلى زيادة فرص النمو الاقتصادي وتحسين تقديم الخدمات العامة، وللاقتصاد الرقمي دور حاسم في اتخاذ القرارات في قطاع الأعمال خاصة في ظل سهولة النفاذ إلى الإنترنت عبر الحزمة العريضة الثابتة والنقالة، والقدرات الهائلة للحواسيب والهواتف الذكية وغيرها.

3. خسائر الاقتصاد الصيني جراء جائحة كورونا.

في 31 ديسمبر 2019، كشفت منظمة الصحة العالمية عن عدد من حالات الالتهاب الرئوي مجهول السبب في مدينة ووهان شرق الصين، وبعدها بأيام وتحديدافي 7 جانفي، توصل علماء صينيون، إلى أن فيروسا تاجيا جديدا من عائلة كورونا هو المسبب لتلك الحالات. في البداية، بدأ الأمر وكأنه وباء يقتصر على الصين فقط، لكنه سرعان ما تحول إلى وباء عالمي أدخل العالم في أزمة اقتصادية مازال يتخبط فيها.

لم تقتصر خسائر الصين من جراء تفشي مرض فيروس كورونا في الأرواح البشرية فحسب، بل تكبدت خسائر فادحة مست كل القطاعات الاقتصادية بسبب هذا الوباء وإجراءات احتواءه، إذ أن مئات الآلاف من العمال تقطعت بهم السبل بعيدا عن مصانعهم، وتوقف الإنتاج بسبب تدابير الحجر المنزلي، إلا أن الوضع لم يستمر طويلا فقد استطاع الاقتصاد الصيني النهوض بعد فترة وجيزة.

الشكل رقم (1): نمو الناتج المحلي الإجمالي في الصين %.

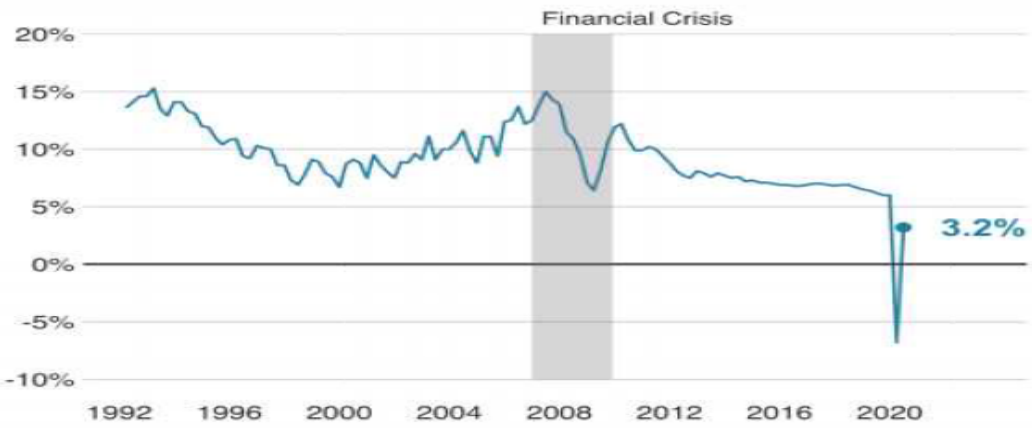

Source: China's National Bureau of Statistics, 2020

تأثر النمو الاقتصادي في الصين على المدى القصير بسبب مرض كوفيد-19 فقد انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنحو 2% في الربع الأول من سنة 2020 لينتعش تدريجيا بعدها، وظهر معدل النمو في الصين على شكل حرف V إذاستطاع الاقتصاد الصيني التعافي بسرعة بعد الخروج من الإغلاق بفضل التحول الرقمي لاقتصادها وكذا السياسات التحفيزية التي تبنتها.(PricewaterhouseCoopers, 2020)

1.3. تراجع نشاط قطاع الصناعة التحويلية وقطاع الخدمات:

تراجع نشاط قطاعي الصناعة التحويلية والخدمات بشكل حاد في الصين، إلا أن تراجع قطاع الخدمات كان أكثر تضررا من الصناعات التحويلية وذلك بسبب التأثير الكبير الناجم عن التباعد الاجتماعي.

الشكل رقم (2): تراجع نشاط قطاعي الصناعة التحويلية في الصين

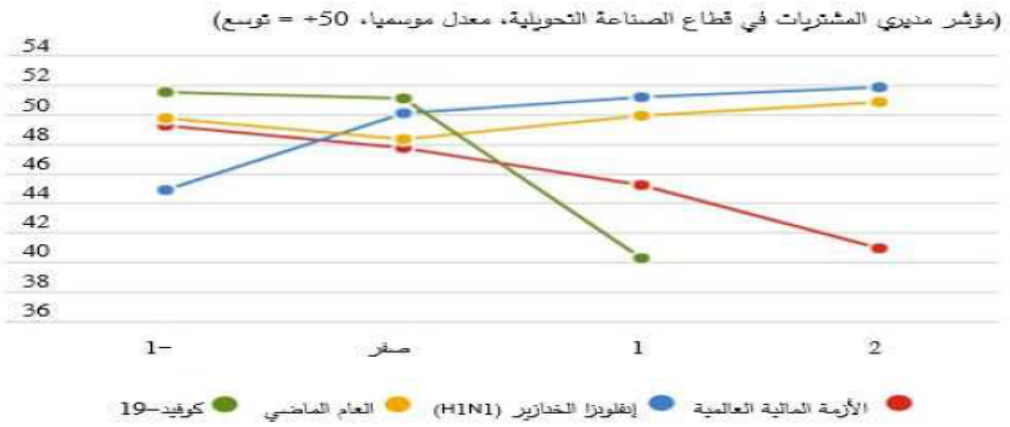

المصدر:(غوبيناث، 2020)

وكما سبق الإشارة إليه، فإن قطاع الخدمات مثل السياحة والسفر والأعمال الثقافية والرياضية، عرفت انكماشا كبيرا بسبب تفشي المرض أكثر من القطاع الصناعي والشكل الموالي يوضح ذلك جيدا.

الشكل رقم (3): تراجع نشاط قطاع الخدمات في الصين

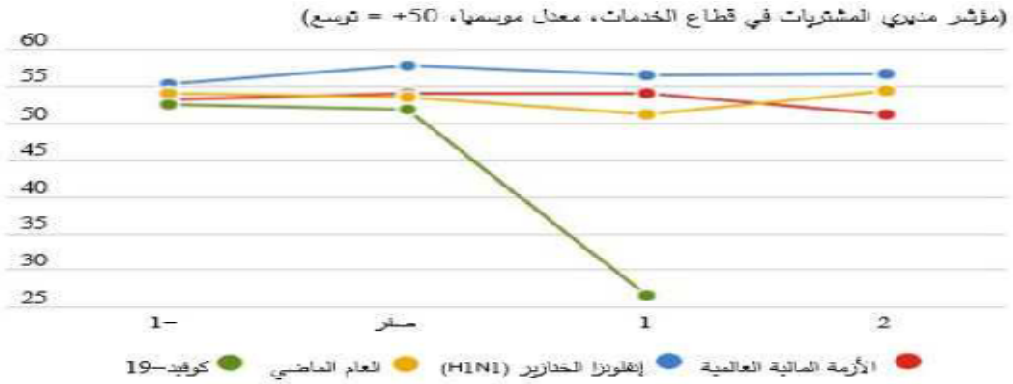

المصدر: (غوبيناث، 2020)

2.3. تراجع التصدير والطلب المحلي

تزامن تفشي كوفيد-19 مع تنفيذ إجراءات احتواء صارمة عند الشركاء التجاريين للصين حيث انتشرت الجائحة في جميع أنحاء العالم، وأدت إجراءات الإغلاق في أوروبا والولايات المتحدة وبقية آسيا إلى انخفاض قوي في الطلب على صادرات الصين، ومن جانب الطلب المحلي، أدى انتشار وباء فيروس كورونا إلى اضطراب نشاط مؤسسات الأعمال وانخفاض الإنتاج

وكذلك إحجام المستهلكين عن الإنفاق نتيجة لخسائر الدخل والخوف من انتقال العدوى مما أدى إلى انخفاض الطلب المحلى سواء على السلع المحلية أو المستوردة. (Al-Haschimi, Apostolou, & Ricci, 2020)

الشكل رقم (4): الصادرات والواردات مع الشركاء التجاريين للصين

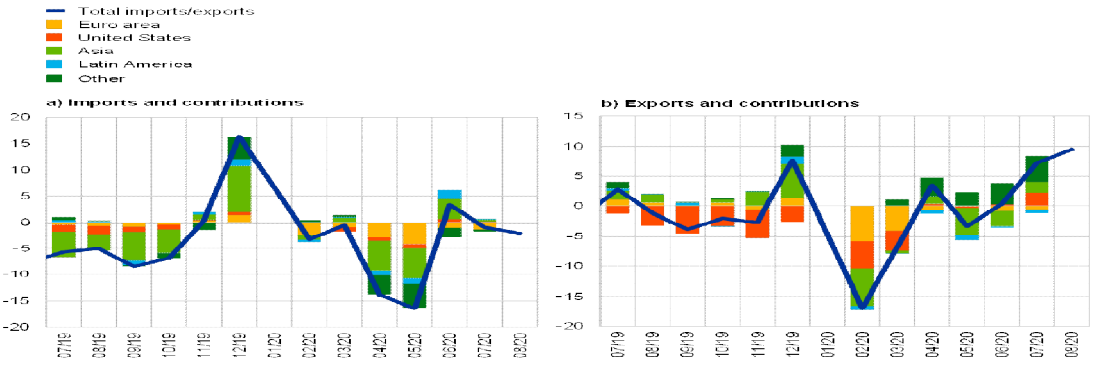

Sources: (CEIC, 2020)

3.3. التأثير على معدل البطالة:

تدهورت أوضاع سوق العمل منذ تفشي الوباء، وتظهر البيانات زيادة متواضعة نسبيا في البطالة منذ اندلاع المرض من 5% إلى ما يقارب 6%، وقد يكون هذا بسبب المشاكل التي واجهت بعض الشركات وصعوبة حفاظها على موظفيها، ومع ذلك، ومع ذلك، فإن هذه النسبة بدأت تتحسن على إثر الانتعاش الاقتصادي في الصين. (Al-Haschimi, Apostolou, & Ricci, 2020)

الشكل رقم (5):معدل البطالة في الصين.

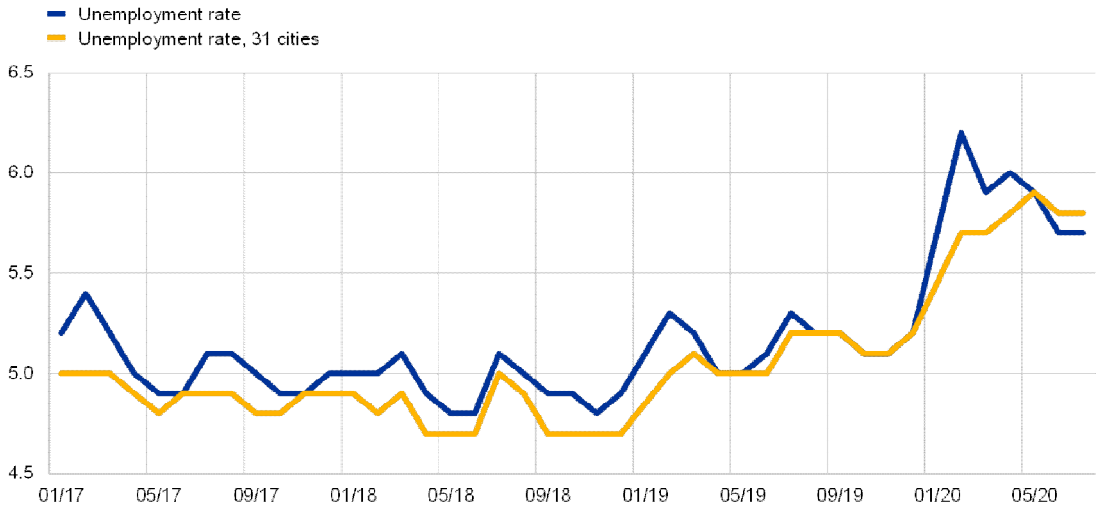

Sources:(NBS, 2020)

4.3. التأثير على الاستثمار:

بسبب تفشي المرض أصبحت العديد من الشركات غير قادر على استئناف الإنتاج في الوقت المحدد وأجبرت على إلغاء الطلبات، وقلصت حجم الاستثمارات، وهذا ما أدى بالسلطات الحكومة إلى إطلاق سلسلة من تدابير الإنقاذ، مثل السياسات المالية التوسعية والتخفيضات الضريبية وتخفيض الرسوم على الشركات المتضررة من تفشي المرض، وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وهذه التدابير من أجل الحفاظ على مستويات الاستثمار اللازمة.(PricewaterhouseCoopers, 2020)

5.3. التأثير على النشاطات الثقافة والسياحة

تم تعليق السفر، كما انشغلت مختلف الهيئات الثقافية المحلية بنشر تدابير الوقاية والسيطرة على الوباء. ففي بكين على سبيل المثال، تم إغلاق المعبد والمعارض، كما تم إغلاق متحف القصر أمام الزوار لأول مرة في تاريخه. بالإضافة إلى ذلك تم إغلاق المسارح ودور السينما مؤقتا أمام الجمهور بهدف تقليل تجمع الناس، وقطع قنوات انتقال الفيروس، والحد من انتشار المرض. ومن المتوقع أن تتسبب هذه الإجراءات في خسائر بقيمة 500 مليار يوان صيني في سنة 2020. (PricewaterhouseCoopers, 2020)

مما سبق استعرضه، نلاحظ أنه بعد الانكماش الذي تحقق بسرعة غير مسبوقة في أوائل عام 2020 في الاقتصاد الصيني بسبب تفشي كوفيد- 19 انتعش الاقتصاد إلى مستويات نشاط قريبة من تلك التي شوهدت قبل الوباء بعد فترة وجيزة، ما عدا بعد القطاعات التي سوف تستغرق وقتا أطول حتى ترجع إلى طبيعتها مثل قطاع الخدمات. وترجع وتيرة الانتعاش السريعة نسبيا إلى الإجراءات التي اتخذتها السلطات الصينية.

4. الإجراءات المتخذة من قبل الصين لتعزيز الاستفادة من التحول الرقمي لتحقيق التعافي من خسائر كورونا

يعد التحول الرقمي ضرورة اقتصادية ملحة في الوقت الراهن في ظل الجائحة حيث بدأت معظم دول العالم في التحول من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الرقمي، وبالفعل أحرزت بعض الدول على مستوى العالم تقدما ملحوظا في رقمنه عدد من المجالات والقطاعات ومنها الصين.

كانت ميزة الحجم وعدد المستهلكين محركا رئيسيا للتحول الرقمي في الصين، فالصين لديها قاعدة كبيرة متكونة من 700 مليون مستخدم للإنترنت حريصون على تبني التكنولوجيا الجديدة. وفي مقابل ذلك، يبلغ عدد مستخدمي الإنترنت في الهند، وهي دولة بها نفس عدد سكان الصين تقريبا، حوالي 60 في المائة من حجم المستخدمين في الصين، في حين أن الولايات المتحدة، الرائدة الرقمية الحالية، لديها أقل من 300- مليون مستخدم. وهو ما يعكس مدى التحول الرقمي في الصين.

الشكل رقم (6):عدد مستخدمي الأنترنت في الصين.(بالملايين)

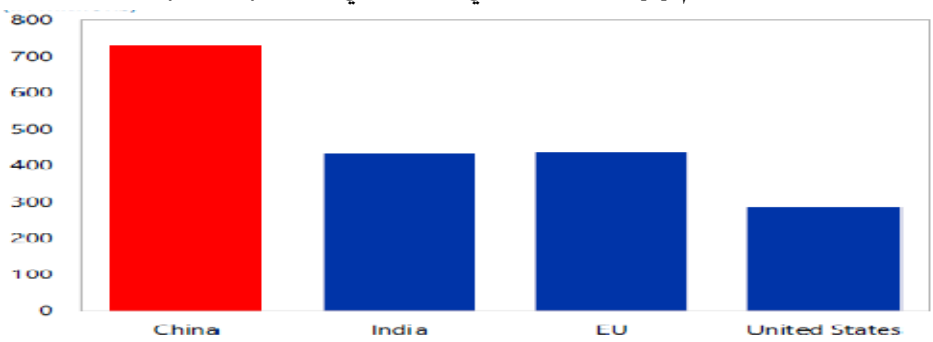

Source:(Zhang & Chen, 2019)

ولقد كان الاقتصاد الرقمي في الصين ينمو بقوة حتى قبل الجائحة. ففي عام 2018، كان يمثل 31.3 تريليون يوان صيني (ما يعادل 4.7 تريليونات دولار)، أي ما يمثل 34.8% من الناتج المحلي الإجمالي. وجاءت أزمة كوفيد-19 لتعمل على تعزيز هذا الاتجاه أكثر.(تشانج، 2020)، وتمثل الصين 45 بالمائة من معاملات التجارة الإلكترونية العالمية، كما أن انتشار المدفوعات عبر الهاتف المحمول كان أعلى بثلاث مرات في الصين من انتشارها في الولايات المتحدة. ومع ظهور الوباء زاد التوجه إلى الرقمنة أكثر من خلال تطبيقات وقنوات الأعمال والعمليات التجارية بين الشركات. (Leung, Ngai, Seong, & Woetzel, 2020, p. 6)

الشكل رقم (7): حصة الصين من التجارة الإلكترونية كنسبة من إجمالي قيمة التجارة %

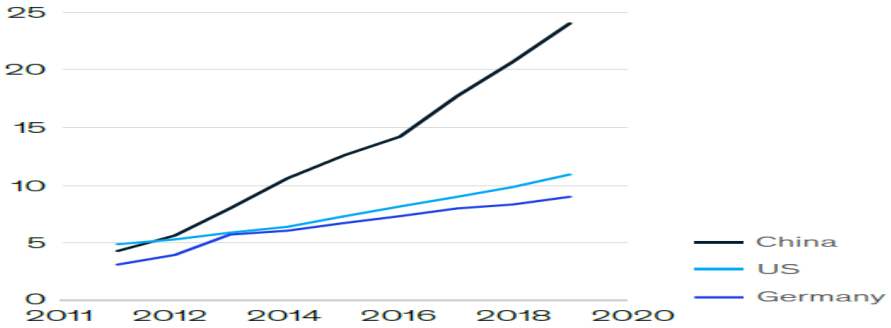

Source:(Leung, Ngai, Seong, & Woetzel, 2020, p. 6)

كما زاد حجم التسوق والطلب عبر الإنترنت المتعلقة بمبيعات التجزئة للسلع الاستهلاكية، فوفقا لبيانات المكتب الوطني للإحصاء في الصين، فإن مبيعات التجزئة عبر الإنترنت بلغ الربع الأول من عام 2019 ما يقارب 2.24 تريليون يوان صيني بمعدل نمو أقل من 16%، في حين كان في السنوات الخمس الماضية 33%، وساهمت مبيعات التجزئة عبر الإنترنت بنسبة 23 % من إجمالي مبيعات التجزئة للسلع الاستهلاكية. وفي عام 2020 حققت انتعاشا ملحوظا بسبب زيادة الطلبات نتيجة تفشي المرض ما ساهم في حدوث نمو مبيعات التجزئة عبر الإنترنت إلى حوالي 30% على أساس سنوي في الأول الربع الأول من سنة 2020، وزيادة مساهمتها في إجمالي مبيعات التجزئة إلى 30% في نفس الفترة. (PricewaterhouseCoopers، 2020)

الشكل رقم (8): مبيعات التجزئة عبر الإنترنت في الصين

Source: (NBS, 2020)

ولقد زادت مبيعات Nike الرقمية في الربع الأول من سنة 2020 في الصين 30 في المائة على أساس سنوي بعد أن أطلقت الشركة التدريبات المنزلية عبر تطبيقها المحمول، بينما منصة العقارات أكدت أن عروض العقارات التي يسرها الوكيل في صالة عرض الواقع الافتراضي في فبراير 2020 زادت بنسبة ما يقرب من 35 مرة مقارنة بشهر جانفي من نفس السنة(Leung, Ngai, Seong, & Woetzel, 2020) .

إن النجاح الذي حققته الصين في مجال التحول الاقتصادي الرقمي كان نتيجة السياسات التي انتهجتها السلطات الصينية، فقد وفرت السياسات الحكومية بيئة داعمة للاقتصاد الرقمي بعدة طرق. ولعب الاستثمار في البنية التحتية

الرقمية دورا مهما في تسهيل ازدهار الصناعات الرقمية. مما يعكس تحسن البنية التحتية الرقمية بشكل كبير على مدى السنوات الماضية، حتى أنها أصبحت تضاهي الاقتصاديات المتقدمة. أيضا اعتمدت الحكومة سياسة تحفيزية لمخابر التطوير والابتكار. هذه الجهود ساهمت في ازدهار الصناعات الرقمية الجديدة وسهلت التطور الرقمي السريع للصين. (Zhang & Chen, 2019, p. 6)

وتكملة للإجراءات السابقة المتعلقة بالتحول الرقمي للاقتصاد، ومن أجل التخفيف من الصدمة الاقتصادية الناجمة عن الوباء لجأت الحكومة الصينية إلى إجراءات السياسة المالية وإجراءات السياسة النقدية بهدف تثبيت العمالة والنمو الاقتصادي، من خلال توسيع التأمين ضد البطالة والاستثمار والإعفاء الضريبي.

ومن أجل ضمان السيولة الكافية في النظام المصرفي قام بنك الصين الشعبي بخفض معدلات السياسة الرئيسية ومتطلبات الاحتياطي بشكل أكبر منذ بداية عام 2020 من أجل دعم النشاط الاقتصادي وتجاوز تداعيات كوفيد-19 وعلاوة على ذلك، وجه بنك الشعب الصيني البنوك لاستيعاب مدفوعات القروض المتأخرة من قبل الشركات، كما قدم المنظمون المصرفيون إعفاء تنظيميا للبنوك. (Al-Haschimi, Apostolou, & Ricci, 2020)

لقد حالت كل هذه السياسات دون حدوث زيادات أكبر في حالات الإفلاس والبطالة وتعطيل النشاط الاقتصاد الصيني بعد وباء شل كل دول العالم، ففي الوقت الذي تعاني فيه معظم دول العالم من الركود، هاهو الاقتصاد الصيني يواصل نموه الاقتصادي مع عودة المجتمع إلى طبيعته بعد فترة من الإغلاق بسبب الوباء.

5. خاتمة:

تأثر الاقتصاد الصيني بجائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، التي بدأت أواخر عام 2019، فقد خلفت الجائحة تداعيات اقتصادية واجتماعية وسياسية متباينة. وهو ما دفع بالصين إلى اتخاذ تدابير إغلاق صارمة للسيطرة على الوباء، مما أدى إلى انخفاض كبير -لكن قصير الأجل- في النشاط الاقتصادي. وكغيرها من الدول، حاولت الصين مواجهة الآثار السلبية لهذه الجائحة وحل المشكلات الطارئة بأساليب وأدوات عدة.

ولقد تأكد فيما بعد مدى نجاعة الجهود والإجراءات التي انتهجتها السلطات الصينية، إذ تمكن الاقتصاد الصيني من النمو بقوة أكبر مما كان متوقعا بعد الخروج من الإغلاق، فقد عملت الصين على التعجيل باستيعاب التكنولوجيات الرقمية والتحول الرقمي السريع الذي مكن المؤسسات والأفراد من الاستفادة من الأدوات الرقمية العقود والإلكترونية والحفاظ على استمرار الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية من خلال منصات التواصل الاجتماعي.

فكما ساعدت التكنولوجيا على استمرار الحياة أثناء فترة الإغلاق، فقد عملت أيضا على تمكين الصين من الخروج من حالة الركود الاقتصادي بعد الإغلاق دون المخاطرة بالصحة العامة.

وخلاصة القول، على الرغم من أن الهزة التي تلقاها الاقتصاد الصيني نتيجة عمليات الإغلاق بسبب جائحة فيروس كورونا كانت القوية، إلا أنه أثبت قدرته على الصمود وساعده على ذلك تحوله الرقمي السريع. إن النجاح الذي حققته الصين لم يأتي من فراغ بل كان ثمرة جهد سنين من الالتزام بالاستثمار الضخم في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا الرقمية.

1.5. نتائج الدراسة: وعليه من خلال هذه الورقة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- ✓ يشكل التحول إلى الاقتصاد الرقمي ضرورة حتمية من أجل الحدمن الآثار السلبية لوباء كورونا المستجد، وتلبية احتياجات المتعاملين الاقتصاديين بطريقة آمنة تتوافق مع صحة الأفراد والمجتمعات وتضمن استمرارية النشاطات الاقتصادية؛
- ✓ لقد عززت صدمة وباء فيروس كوفيد -19 الاتجاه نحو التحول الرقمي في الصين؛
- ✓ حقق التحول الرقمي فوائد كبيرة للاقتصاد الصيني، إذ ساهم في إعادة بعث الانتعاش الاقتصادي بعد تدابير الإغلاق الصارمة التي شهدها البلد وعزز الإنتاجية في قطاع التصنيع، كما وفر مصادر جديدة للنمو خاصة الناجمة عن التجارة الالكترونية.

2.5. توصيات الدراسة: ومن خلال النتائج السابق ذكرها يمكن اختتام هذه الورقة بالتوصيات التالية:

- ✓ ضرورة استمرار دعم البنية التحتية الرقمية، إذ مع التطور السريع للتكنولوجيا الرقمية تتطلب البنى التحتية الرقمية الأساسية تحديثا مستمرا، وبالتالي استمرار الاستثمار في هذا القطاع؛
- ✓ يجب على كل الدول الاستفادة من تجربة الصين، والإسهام الفعلي في التحول الرقمي وزيادة تأهيل وتنمية الإطارات والمهارات العاملة فيه؛
- ✓ دعم سياسة التعليم الرقمي إذ أصبحت الحاجة ملحة إلى زيادة التركيز على تعليم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجامعات والمدارس المهنية؛
- ✓ تراجع نشاط قطاعي الصناعة التحويلية والخدمات بشكل حاد في الصين، إلا أن تراجع قطاع الخدمات كان أكثر تضررا من الصناعات التحويلية وذلك بسبب التأثير الكبير الناجم عن التباعد الاجتماعي.

6. المراجع

1. جون تشانج. (12 ديسمبر, 2020). فوائد التحول إلى الاقتصاد الرقمي في الصين. مجلة البيان.
2. غيتا غوبيناث. (2020). الحد من التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا بوضع سياسات موجهة كبيرة. مدونات صندوق النقد الدولي.
3. نجم عبود. (2004). الإدارة الالكترونية "الإستراتيجية والوظائف والمشكلات". المملكة العربية السعودية: دار المريخ.
4. Al-Haschimi, A., Apostolou, A., & Ricci, M. (2020). China's path to normalisation in the aftermath of the COVID-19 pandemic. European Central Bank.
5. CEIC. (2020). China's General Administration of Customs, CEIC Data and ECB staff calculations.
6. GUERRERO, G. G. (2015, 11 09). Economie numérique : définition et impacts. Récupéré sur BSI economics: http://www.bsi-economics.org/546-economie-numerique-definition-impacts#:~:text=R%C3%A9sum%C3%A9%20%3A,y%20compris%20le%20commerce%20%C3%A9lectronique.
7. Leung, N., Ngai, J., Seong, J., & Woetzel, J. (2020, May). Fast forward China: How COVID-19 is accelerating 5 key trends haping the Chinese economy. McKinsey.
8. NBS. (2020). Rapport 2020. National Bureau of Statistics of China via Haver Analytics. Retrieved from https://data.stats.gov.cn/english/index.htm
9. PricewaterhouseCoopers. (2020). Retrieved from https://www.pwccn.com/en/covid-19/macroeconomic-impact-covid19-policy-suggestions.pdf.
10. Zhang, L., & Chen, S. (2019, January). China's Digital Economy: Opportunities and Risks. (I. Working, Éd.) 6.